J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 34 (11): 10333 - 10346, 2009

AN ECONOMIC ANALYSIS OF LIBYA'S FOREIGN TRADE DURING THE PERIOD 1977 - 2006

Hewet, A.M.* and M. A. Shata**

*** Dept. of Agricultural Economic, Fac. of Agric., Elfateh University.**
E-mail : hweta@hotmail.com

**** Dept. of Agricultural Economic, Fac. of Agric., Mansoura University.**
E-mail : drshata@mans.edu.eg

تحليل إقتصادى للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة ١٩٧٧ - ٢٠٠٦

عبد السلام أمحمد حويته* و محمد على شطا**

*** قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الفاتح ،**
**** قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة**

الملخص

إستهدف البحث دراسة تطور الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠٠٦) وتطور الميزان التجارى والتركيب السلعى للواردات والصادرات والأسواق الخارجية سواء المستقبلة لصادرات الليبية أو الأسواق التى يتم الإستيراد منها ، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات (١٩٧٧ - ١٩٨٦) ، (١٩٨٧ - ١٩٩٦) ، (١٩٩٧ - ٢٠٠٦).

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الهامة منها :-

(١) إرتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات وتحقيق فائض فى الميزان التجارى خلال فترات الدراسة الثلاث .

(٢) تعتبر دول الإتحاد الأوربي هى الشريك الأول للصادرات والواردات الليبية خلال فترات الدراسة الثلاث .

(٣) تعتبر مؤشرات الرقم القياسي للصادرات الليبية وسعر الصرف ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلى أهم العوامل المؤثرة على الصادرات الليبية .

(٤) أثار السياسات الإقتصادية التى مرست على ليبيا لم تكن ذات أثر ملحوظ وذلك نتيجة للسياسات الإقتصادية التى تم إتباعها لتنويع مصادر الواردات لتغطية السوق المحلى وكذلك أسواق التصدير .

المقدمة

تشكل التجارة الخارجية جانباً هاماًُ فى مكونات الناتج المحلى الإجمالى لمعظم دول العالم ، كما أن لها دوراً هاماً فى عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية حيث تساهم الصادرات فى تحقيق التنمية الإقتصادية بإعتبارها أحد مصادر التمويل فكلما زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات كلما زادت قيمة الفائض من العملات الأجنبية والتى يمكن بها إستيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتمويل خطط التنمية الإقتصادية . ومن هذا المنطلق تعمل كل دولة على تنشيط قطاع التجارة الخارجيه لها وذلك بهدف تحسين ميزانها التجاري والذى بدروه يؤدى إلى زيادة ناتجها المحلي .

هذا ويعتبر الإقتصاد الليبي من الإقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجى وخاصة بعد إكتشاف النفط وبداية تصديره حيث تحول الإقتصاد الليبي من إقتصاد ضعيف إلى إقتصاد متميز وأهم ما يميز الإقتصاد الليبي عن غيره من إقتصاديات الدول النامية هو وفرة عنصر الموارد المالية والذي يعتبر أحد العناصر الأساسية للعملية الإنتاجية فى أى دولة .

كما أن الجماهيرية تعتبر من الدول التى تأخذ بمبدأ التخطيط الإقتصادى حيث تهدف الخطط التنموية الليبية إلى تطوير قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة وقطاع التصدير بصفة خاصة حيث تعمل هذه الخطط على إتباع سياسة تنويع الصادرات بدلاً من الإعتماد على سياسة تصدير المنتج الواحد وهى صادرات النفط وذلك من خلال الإستفادة من إيرادات صادرات النفط فى شراء مستلزمات الإنتاج والسلع الإستثمارية والتى تؤدى بدورها إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأقتصاد الليبي .

مشكلة البحث :-

تعرض الإقتصاد الليبي خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩٦ للحصار الاقتصادى الذى فرض عليه والذى كان له الأثر الكبير على الإقتصاد بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة وبما أن صادرات النفط أهم مصادر الناتج المحلى حيث تمثل نحو ٩٧% من إجمالى الصادرات الليبية بالإضافة إلى أن الإستهلاك المحلى من السلع والخدمات يعتمد على الواردات لسد الإحتياجات السكانية . ومن هنا تكمن مشكلة البحث فى دراسة أثر هذا الحصار على التجارة الخارجية الليبية بشقيها الصادرات والواردات .

هدف البحث:-

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى رصد التغيرات التى طرأت على قطاع التجارة الخارجية الليبي نتيجة التعرض للحصار الاقتصادى من خلال دراسة مجموعة من الأهداف الفرعية وهى :-

(١) دراسة تطور الصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠٠٦)
(٢) دراسة تطورالميزان التجارى الليبي
(٣) دراسة بعض مؤشرات الكفاءة لقطاع التجارة الخارجية الليبية .
(٤) دراسة التركيب السلعى للصادرات والواردات الليبية فى محاولة لرصد التغيرات التى طرأت على هذا التركيب خلال فترات الدراسة
(٥) دراسة التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات الليبية لتوضيح التغيرات التى حدثت سواء فى أسواق التصدير أو أسواق الإستيراد ، وتحديد أكثر الأسواق إستقبالاً للصادرات الليبية وكذلك أكثر الأسواق التى يتم الإستيراد منها وتحديد مدى ثبات التعامل مع كل منها .
(٦) تقدير دالة الصادرات ودالة الواردات الليبية خلال فترة الدراسة (١٩٧٧-٢٠٠٦) وتحديد أهم العوامل المؤثرة على كلا من الصادرات والواردات الليبية .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

إعتمدت الدراسة على إستخدام أسلوب التحليل الوصفى بالإضافة إلى التحليل الإحصائي الكمى بإستخدام بعض الأدوات الإحصائية والقياسية مثل إستخدام أسلوب الإنحدار الخطى البسيط للتعرف على الإتجاهات الزمنية العامة لتطور كل من الصادرات والواردات والتركيب السلعى للصادرات والواردات وكذلك الأسواق المصدرة والمستوردة للسلع .

وقد تم تقسيم فترة الدراسة (١٩٧٧ – ٢٠٠٦) إلى ثلاث مراحل وهى (١٩٧٧-١٩٨٦) ، (١٩٨٧ – ١٩٩٦) ، (١٩٩٧ – ٢٠٠٦) والتى تمثل الفترة الزمنية قبل وأثناء وبعد فترة أثر الحصار على الترتيب ، وذلك لرصد التغيرات التى طرأت على الإقتصاد الليبي بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة بتيجة التعرض للحصار الاقتصادى فى محاولة لتحديد أهم الإيجابيات والسلبيات التى ظهرت على الإقتصاد الليبي وقطاع التجارة الخارجية وتفسير النتائج المتحصل عليها . وقد إعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة من قبل مصرف ليبيا المركزى .

نتائج الدراسة

أولاً:أهم المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية خلال فترة الدراسة (١٩٧٧ – ٢٠٠٦)

(١) : الصادرات

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن الصادرات الليبية قد تطورت تطوراً ملحوظاً خلال فترات الدراسة الثلاث فيما عدا الفتر الثانية (١٩٨٧-١٩٩٦) حيث بلغت فى الفترة الأولى (١٩٧٧-١٩٨٦) حوالى ٣٩٠٧.٨٩ مليون دينار إنخفضت فى الفترة الثانية إلى حوالى ٢٨٨٢.٢٦ مليون دينار بما يعادل نحو ٧٣.٧٥% مما كان علية فى الفترة الأولى ويعزى ذلك إلى ما تعرض له الإقتصاد الليبي من فترة الحصار الجائر والذى كان له الأثر الواضح على قطاع التجارة الخارجية الليبية بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة ، فى حين إرتفعت الصادرات الليبية فى الفترة الثالثة حيث بلغت قيمة الصادرات الليبية نحو ١٣٢٤٤.٣٤ مليون دينار يمثل نحو ٣٣٨.٩١% ، ٤٥٩.٥١% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية على الترتيب وهو ما يعتبر مؤشر جيد لنمو قطاع الصادرات الليبي وقد بلغ متوسط القيمة من الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة نحو ٦٦٥١.٣٩٧ مليون دينار .

جدول رقم (١) متوسطات أهم المؤشرات الإقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية خلال فترات الدراسة

مليون دينار

بيان	الفترة الأولى (١٩٧٧-١٩٨٦)	الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٦)	الفترة الثالثة (١٩٩٧-٢٠٠٦)	فترة الدراسة (١٩٧٧-٢٠٠٦)
الصادرات	٣٩٠٧.٨٩	٢٨٨٢.٢٦	١٣٢٤٤.٣٤	٦٦٥١.٣٩٧
الواردات	١٦٨٢.٠٦	١٤٩١.٣٧	٤٦١٦.٩٩٩	٢٦٢٣.٤٠٠٧
الفائض التجاري	٢٢٢٥.٨٣	١٣٩٠.٨٩	٨٦٢٧.٣٤	٤٠٢٧.٩٩٦٦
عدد السكان	٣.٠٢١	٤.١١١٣	٥.٨٣٥	٤.٤٠٦١
الناتج المحلى الإجمالى	٧٨١٢.٦	٨٠٧١.٩٢	٣٠١٠٨.٦٧	١٥٥٥٤.٨٨
نسبة تغطية الصادرات للواردات	٢.٣٨٠٩	١.٩٧٧	٢.٤٣٨٢	٢.٢٠٩٣
نسبة الصادرات للناتج المحلى	**0.5**	**0.3679**	**0.3661**	**0.3982**
نسبة الواردات للناتج المحلى	٠.٢١٥٣	٠.١٩	٠.١٥٦٩	٠.١٨٥٩
متوسط نصيب الفرد من الواردات[1]	٥٦٥.٣٣٧	٣٦٧.٩٥٧	٧٥٩.٦٣	٥٦٢.١٣
إجمالى التجارة الخارجية	٥٥٨٩.٩٥	٤٣٧٣.٦٣	١٧٨٦١.٣٤	٩٢٧٤.٧٩٨
إجمالي نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلى	**0.7153**	**0.5579**	**0.5230**	**0.5842**

(١) القيمة بالدينار

جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة .

وقد إنعكس تطور وإزدهار قطاع الصادرات والذى يرجع بصورة رئيسية لنموصادرات النفط وإرتفاع الملحوظ لأسعار النفط مما كان له الأثر الكبير على تطور ونمو الناتج المحلى الليبي حيث إرتفع الناتج المحلى الإجمالى من نحو ٧٨١٢.٦ مليون دينار كمتوسط الفترة الأولى من الدراسة إلى نحو ٣٠١٠٨.٦٧ مليون دينار فى الفترة الثالثة بما يعادل نحو ٣٨٥.٣٨% مما كان عليه فى الفترة الأولى وقد بلغ متوسط إجمالى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة نحو ١٥٥٥٤.٨٨ مليون دينار .

هذا وتوضح المعادلة رقم (١) العلاقة بين الناتج المحلى والصادرات لبيان مدى مساهمة الصادرات فى الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى دورها كقطاع هام وحيوي فى نمو الإقتصاد الليبي الذى يساعد فى تنمية القطاعات والأنشطة القومية الأخري حيث تبين أنه فى الفترة الأولى كل زيادة قدرها واحد دينار فى الصادرات تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١.٠٢ دينار وقد تأكدت معنوية تلك النتائج إحصائياً بمستوي معنوية ١% وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٥٨% وهو ما يشير إلى أن نحو ٥٨% من التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى ترجع إلى التغيرات فى الصادرات وأن حوالى ٤٨% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الإعتبار .

$$y_i = 3825.573 + 1.02\, x_i \quad \text{.....(1)}$$

$$(3.325)^{**}$$

$$R^2 = 0.58 \qquad F = (11.053)^{**}$$

حيث :-

y القيمة التقديرية للناتج المحلى بالمليون دينار ، x قيمة الصادرات الليبية بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة ، (**) معنوي بمستوي معنوية ١%

أما فى الفترة الثانية فتوضح المعادلة رقم (٢) أن كل كل زيادة قدرها واحد دينار فى الصادرات تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١.٤٧٨ دينار ولكن لم تثبت معنويتها إحصائياً مما يشير إلى ثباتها النسبي حول متوسطها السنوى وهذا يتفق مع النتائج السابقة نتيجة لما تعرض له الإقتصاد الليبي خلال فترة الحصار الإقتصادي .

$$y_i = 4603.368 + 1.478\, x_i \quad \text{.....(2)}$$

$$(1.268)^{n.s}$$

$$R^2 = 0.167 \qquad F = (1.607)^{n.s}$$

y القيمة التقديرية للناتج المحلى بالمليون دينار ، x قيمة الصادرات الليبية بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة

فى حين تشير المعادلة رقم (٣) أن كل زيادة قدرها واحد دينار فى الصادرات خلال الفترة الثالثة تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١.٥٩٥ دينار وقد تأكدت معنوية تلك الزيادة إحصائياً

بمستوي معنوية ١% وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٩٩٦ وهو ما يشير إلى أن نحو ٩٩.٦% من التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى ترجع إلى التغيرات فى الصادرات وأن حوالى ٠.٠٤% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الإعتبار .

$$y_i = 8984.554 + 1.595\, x_i \quad \text{.....(3)}$$

$$(39.239)^{**}$$

$$R^2 = 0.995 \qquad F = (1539.67)^{**}$$

Y القيمة التقديرية للناتج المحلى بالمليون دينار ، x قيمة الصادرات الليبية بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة ، ** معنوي بمستوي معنوية ١%

بينما توضح المعادلة رقم (٤) أن كل زيادة قدرها واحد دينار فى الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة كلها تؤدى إلى زيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١.٧٧٩ دينار وقد تأكدت معنوية تلك العلاقة إحصائياً بمستوي معنوية ١% وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٩٦ وهو ما يشير إلى أن نحو ٩٦% من التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى ترجع إلى التغيرات فى الصادرات وأن حوالى ٤% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الإعتبار .

$$y_i = 3720.629 + 1.779\, x_i \quad \text{.....(4)}$$

$$(25.11)^{**}$$

$$R^2 = 0.96 \qquad F = (669.51)^{**}$$

y القيمة التقديرية للناتج المحلى بالمليون دينار ، x قيمة الصادرات الليبية بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة ، ** معنوي بمستوي معنوية ١%

(٢) الواردات

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن الواردات الليبية تزايدت خلال الفترتين الأولى والثانية أما الفترة الثانية كانت منخفضة عن مثيلاتها حيث بلغ متوسط إجمالى قيمة الواردات خلال الفترة الأولى حوالى ١٦٥٢.٠٢ مليون دينار إنخفض فى الفترة الثانية إلى نحو ١٤٩١.٣٧ مليون دينار بما يعادل نحو ٨٨.٦٢% مما كان عليه فى الفترة الأولى بينما فى الفترة الثالثة إرتفعت الواردات الليبية بصورة ملحوظة حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة نحو ٤٦١٦.٩٩٩ مليون دينار بما يعادل نحو ٢٧٤.٤٨% ، ٣٠٩.٥٨% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية على الترتيب . ويعكس هذا الأرتفاع الملموس فى الواردات الليبية الأثر الإيجابى لقطاع الصادرات الليبي على الناتج المحلى وهو ما أدى إلى زيادة الواردات وبصفة خاصة الوردات من السلع الرأسمالية والمعدات والألات وهو ما سيتضح بإستعراض التركيب السلعى للواردات من أجل العمل على رفع كفاءة القطاعات الإقتصادية الليبية المختلفة . وقد بلغ متوسط إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال فترة الدراسة نحو ٢٦٢٣.٤٠٠٧ مليون دينار .

وبدراسة متوسط نصيب الفرد السنوي من الواردات تبين من دراسة مؤشرات الجدول رقم (١) أنه بلغ نحو ٥٦٥.٣٣٧ ألف دينار فى الفترة الأولى إنخفض فى الفترة الثانية إلى نحو ٣٦٧.٩٥ ألف دينار فى حين إرتفع فى الفترة الثالثة إلى نحو ٧٥٩.٦٣ ألف دينار يمثل نحو ١٣٤.٦٧% ، ٢٠٦.٤٤% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية . وقد بلغ متوسط نصيب الفرد السنوي من الواردات الليبية خلال فترة الدراسة نحو ٥٦٢.١٣ ألف دينار .

وبدراسة نسبة الواردات إلى الناتج المحلى توضح مؤشرات نفس الجدول إنخفاض هذه النسبة خلال فترات الدراسة الثلاث رغم الإرتفاع الملحوظ فى الواردات الليبية كما سبق الإشارة وهو ما يعنى أن الزيادة فى الناتج المحلى إكبر من الزيادة فى الواردات ، حيث بلغ متوسط نسبة الواردات الليبية للناتج المحلى فى الفترة الأولى نحو ٠.٢١٥٣ إنخفضت فى الفترة الثانية إلى ٠.١٩ فى الفترة الثانية بما يعادل نحو ٨٨.٢٥% ، في حين إنخفضت فى الفترة الثالثة إلى نحو ٠.١٥٦٩ بما يعادل نحو ٧٢.٨٧% ، ٨٢.٥٨% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية .وقد بلغ متوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة نحو ٠.١٨٥٩ وهوما يعتبر مؤشر جيد لقوة الإقتصاد الليبي وقدرته على الوفاء بإحتياجات كافة قطاعات الإقتصاد الليبي سواء من السلع الإستهلاكية أوالرأسمالية أو مستلزمات الإنتاج ،بالإضافة إلى تحقيق فائض .

هذا وبدراسة العلاقة بين الناتج المحلى والواردات الليبية لتوضيح قدرة الإقتصاد الليبي على توفير إحتياجات قطاعات الإقتصاد القومى المختلفة من السلع سواء الإستهلاكية أو الرأسمالية وكذلك مستلزمات

الإنتاج اللازمة لتطور وتنمية القطاعات الإقتصادية المختلفة ، حيث توضح المعادلة رقم (٥) كل زيادة قدرها واحد دينار فى الناتج المحلى تؤدى إلى زيادة فى الواردات الليبية قدرها نحو ٠.٢١٤ دينار وقد تأكدت معنوية تلك الزيادة إحصائياً بمستوي معنوية ١% وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٥٥٢ وهو ما يشير إلى أن نحو ٥٥.٢% من التغيرات التى تحدث فى الواردات ترجع إلى التغيرات فى الناتج المحلى وأن حوالى ٤٤.٨% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الإعتبار .

$$M_i = 8.764 + 0.214\, y_i \quad \text{.....(5)}$$

$$(3.14)^{**}$$

$$R^2 = 0.552 \qquad F = (9.864)^{**}$$

M القيمة التقديرية للواردات الليبية بالمليون دينار ، Y قيمة الناتج المحلى بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة ، ** معنوي بمستوي معنوية ١%

فى حين تبين خلال الفترة الثانية أن كل زيادة قدرها واحد دينار فى الناتج المحلى تؤدى إلى زيادة فى الواردات الليبية قدرها نحو ٠.٠٦٢ دينار وقد تأكدت معنوية تلك الزيادة إحصائياً بمستوى معنوية ١% ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو٠.٤٣٧ وهو ما يشير إلى أن نحو ٤٣.٧% من التغيرات التى تحدث فى الواردات الليبية ترجع إلى التغيرات فى الناتج المحلى وأن حوالى ٥٦.٣% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الإعتبار .

$$M_i = 1026.51 + 0.062\, y_i \quad \text{.....(6)}$$

$$(2.493)^{**}$$

$$R^2 = 0.437 \qquad F = (6.213)^{**}$$

M القيمة التقديرية للواردات الليبية بالمليون دينار ، Y قيمة الناتج المحلى بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة ، ** معنوي بمستوي معنوية ١%

أما الفترة التالثة من فترات الدراسة فتوضح المعادلة رقم (٧) أن كل زيادة قدرها واحد دينار فى الناتج المحلى تؤدى إلى زيادة فى الواردات الليبية قدرها نحو ٠.١٢٥ دينار ، وقد تأكدت معنوية تلك النتائج إحصائياً بمستوي معنوية ١% وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٨١٣ وهو ما يشير إلى أن نحو ٨١.٣% من التغيرات التى تحدث فى الواردات الليبية ترجع إلى التغيرات فى الناتج المحلى وأن حوالى ١٨.٧% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الإعتبار .

$$M_i = 853.043 + 0.125\, y_i \quad \text{.....(7)}$$

$$(5.895)^{**}$$

$$R^2 = 0.813 \qquad F = (34.751)^{**}$$

M القيمة التقديرية للواردات الليبية بالمليون دينار ، Y قيمة الناتج المحلى بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة ، ** معنوي بمستوي معنوية ١%

وبدراسة العلاقة بين الواردات الليبية والناتج المحلى خلال فترة الدراسة فتبين أن كل زيادة قدرها واحد دينار فى الناتج المحلى تؤدى إلى زيادة فى الواردات الليبية قدرها نحو ٠.١٣ دينار وقد تأكدت معنوية تلك الزيادة إحصائياً بمستوي معنوية ١% وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠.٨٨٨ وهو ما يشير إلى أن نحو ٨٨.٨% من التغيرات التى تحدث فى الواردات الليبية ترجع إلى التغيرات فى الناتج المحلى وأن حوالى ١١.٢% من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخري لم تؤخذ فى الإعتبار (معادلة رقم ٨) .

$$M_i = 594.332 + 0.13\, y_i \quad \text{.....(8)}$$

$$(14.93)^{**}$$

$$R^2 = 0.888 \qquad F = (222.97)^{**}$$

Mالقيمة التقديرية للواردات الليبية بالمليون دينار ، Y قيمة الناتج المحلى بالمليون دينار

القيمة بين القوسين تشير إلى قيمة (t) المحسوبة ، ** معنوي بمستوي معنوية ١%

(٣) الميزان التجاري

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن قطاع التجارة الحارجية الليبي يحقق دائماً فائض خلال فترة الدراسة (١٩٧٧ - ٢٠٠٦) وهو ما يؤكد على أهمية هذا القطاع الحيوي وإعتباره من القطاعات الرئيسية حيث أن هذا الفائض يساعد على نمو وإزدهار القطاعات الإقتصادية الأخري بالإضافة إلى دوره الفعال فى تصريف منتجات تلك القطاعات فى الأسواق الخارجية وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لخطط التنمية الشاملة بشقيها الإجتماعية والإقتصادية . ورغم تباين هذا الفائض خلال فترات الدراسة المختلفة إلا أنه دائماً يكون هناك فائض فى الميزان التنجاري وقد بلغ متوسط هذا الفائض فى الفترة الأولى نحو ٢٢٢٥.٨٣ مليون دينار إنخفض فى الفترة الثانية إلى نحو ١٣٩٠.٨٩ مليون دينار بما يعادل نحو ٦٢.٤٩% مما كان عليه فى الفترة الأولى وهذا الإنخفاض لا يعنى تدهور فى قطاع التجارة الخارجية الليبي بل على العكس من ذلك هو يشير إلى قوة هذا القطاع حيث يتضح أنه على الرغم من الحصار الإقتصادى الذى تعرض له الإقتصاد الليبي بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة إلا أنه حقق فائض فى الميزان التجاري ، وهذا ما يؤكده قيمة الفائض فى الميزان التجاري الذي تحقق فى الفترة الثالثة وهى الفترة التى رفع فيها الحصار وإنفتح السوق الليبي على العالم الخارجى حيث إستطاع قطاع التجارة الخارجية ان يحقق فائض قدرة ٨٦٢٧.٣٤ مليون دينار بما يعادل نحو ٣٨٧.٦% ، ٦٢٠.٢٧% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية على الترتيب . وقد بلغ متوسط الفائض فى الميزان التجاري خلال فترة الدراسة نحو ٤٠٢٧.٩٩٧ مليون دينار .

(٤) إجمالى قيمة التجارة الخارجية

توضح مؤشرات الجدول رقم (١) أن متوسط إجمالى قيمة التجارة الحارجية الليبي قد بلغ فى الفترة الأولى نحو ٥٥٨٩.٩٥ ألف دينار إنخفض فى الفترة الثانية إلى نحو ٤٣٧٣.٦٣ مليون دينار بما يعادل نحو ٧٨.٢٤% مما كان عليه فى الفترة الأولى فى حين إرتفع فى الفترة الثالثة إلى نحو ١٧٨٦١.٣٤ مليون دينار بما يعادل نحو ٣١٩.٥٢% ، ٤٠٨.٣٩% مما كان عليه فى الفترتين الأولى والثانية على الترتيب . وقد بلغ متوسط إجمالى قيمة التجارة الخارجية الليبية خلال فترة الدراسة نحو ٩٢٧٤.٨ مليون دينار .

ولتحديد أهمية قطاع التجارة الخارجية الليبي يتم إستخدام مؤشر نسبة إجمالى قيمة التجارة الخارجية إلى إجمالى قيمة الناتج المحلى وهو ما يعرف بدرجة الإنفتاح الإقتصادى (الإنكشاف الإقتصادى) وكلما إرتفع قيمة هذا المؤشر زادت درجة الإرتباط بين معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى والتغيرات التى تحدث فى حركة التجارة الخارجية وزيادة حساسية الإقتصاد الليبي للتقلبات التى تحدث فى الأسواق العالمية.

حيث توضح مؤشرات الجدول أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى بلغت فى الفترة الأولى نحو ٧١.٥٣% إنخفضت بعد ذلك إلى نحو ٥٥.٧٩% ، ٥٢.٣% فى الفترتين الثانية والثالثة وهذا الإنخفاض يشير إلى تنوع الناتج المحلى الليبي وزيادة مساهمة القطاعات الأخري فى الناتج المحلى وبالتالى إنخفاض المخاطرة التى يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد الليبي نتيجة التقلبات التى تحدث فى الأسواق العالمية . وقد بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة نحو ٥٨.٤٢% . ولكن لابد من الإشارة هنا إلى إرتفاع نسبة الإنكشاف الإقتصادى حيث أنها كانت أكثر من ٥٠% خلال الفترات المختلفة للدراسة ويعود هذا إلى محدودية القدرة الإنتاجية للإقتصاد الليبي وبالتالى إنعكس ذلك فى زيادة الواردات الليبية لسد العجز فى الإنتاج المحلى من السلع بالإضافة إلى أن الصادرات النفطية تمثل النصيب الأكبر من الصادرات الليبية والتى تتأثر بظروف الأسوق النفطية العالمية .

ثانياً : التركيب السلعى للواردات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ – ٢٠٠٦)

توضح مؤشرات الجدول رقم (٢) والشكل البيانى رقم (١) الأهمية النسبية لبنود الواردات الليبية أو ما يطلق عليه التركيب السلعى للواردات الليبية خلال فترات الدراسة المختلفة حيث يتضح أن أهم الواردات الليبية خلال فترات الدراسة الثلاث هى الألات ومعدات النقل ، المصنوعات المصنفة حسب المواد المصنعة منها ، والمواد الغذائية والحيوانات الحية حيث تمثل هذه البنود فى مجملها حوالى ٧٧.٠٢% ، ٧٥.١٧% ، ٨٠.١٤% خلال فترات الدراسة الثلاث (١٩٧٧ - ١٩٨٦) ، (١٩٨٧ - ١٩٩٦) ، (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) على الترتيب ، وقد جاءت الواردات من الألات ومعدات النقل فى المرتبة الأولى خلال فترات الدراسة وبنسب متفاوتة وهو ما يعكس إهتمام الدولة فى الإتجاه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية والعمل على ميكنة القطاعات الإقتصادية المختلفة بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة وزيادة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى ورفع معدلات الإكتفاء الذاتي من العديد من السلع والخدمات حيث بلغت قيمة الواردات الليبية من الألات والمعدات فى الفترة الأولى نحو ٦٢٤.٥٣ مليون دينار بما يعادل نحو ٣٨.٣٤% من إجمالى الواردات الليبية خلال تلك الفترة ، إنخفضت إلى حوالى ٥٥٣.٨٤ مليون دينار فى الفترة الثانية بنسبة ٣٥.٢٦% من إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة وهذا يرجع إلى ما سبق الإشارة إليه من إنخفاض الواردات الليبية نتيجة تعرضه الإقتصاد الليبي للحصار الإقتصادى وما صاحب ذلك من تغير فى التركيب السلعي للواردات الليبية

حيث تحولت الدولة إلى توفير الإحتياجات الغذائية لأفراد الشعب حيث تشير بيانات نفس الجدول أن الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية قد إرتفعت من نحو ٢٦٢.٨٧ مليون دينار بنسبة ١٦.١٣% من إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال الفترة الأولى إلى نحو ٢٨٠.١٨ مليون دينار بنسبة ١٧.٨٣% من إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة . بينما إرتفعت الواردات الليبية من الألات ومعدات النقل فى الفترة الثالثة إرتفاعا ملحوظاً يعكس إهتمام الدولة بتطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية ويؤكد ذلك إنخفاض نسبة الواردات الليبية من الموارد الغذائية والحيونات الحية إلى نحو ١٥.٠٨% من إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال الفترة الثالثة وهوما يعنى فى نفس الوقت زيادة الإنتاج الليبي من المواد الغذائية كنتيجة طبيعية لإهتمام الدولة بتطوير وميكنة القطاعات الإقتصادية فى الدولة من خلال الإستفادة من الفائض الذي يحققه الميزان التجاري الليبي وإستخدام ذلك الفائض فى النهوض بتلك القطاعات .

جـــدول رقـــم(٢) التركيـــب الســـلعى للـــواردات الليبيـــة خـــلال الفتـــرة (١٩٧٧- ٢٠٠٦)

(مليون دينار)

الدولة	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الثالثة		فترة الدراسة	
	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%
مواد غذائية وحيوانات حيه	262.87	16.13	280.18	17.83	692.95	15.08	411.10	15.85
مشروبات وتبغ	7.91	0.49	5.66	0.36	22.89	0.5	12.15	0.47
مواد خام	30.54	1.87	28.05	1.79	88.77	1.93	49.12	1.89
موارد الوقود المعدنى	15.77	0.97	7.59	0.48	29.39	0.64	17.58	0.68
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	25.04	1.54	34.23	2.18	82.26	1.79	47.17	1.81
مواد كيماوية	80.52	4.94	126.78	8.07	289.50	6.3	165.60	6.37
مصنوعات مصنفة	367.36	22.55	346.82	22.08	903.99	19.67	539.39	20.76
آلات ومعدات نقل	624.54	38.34	553.84	35.26	2086.10	45.39	1088.16	41.88
مصنوعات مختلفة	211.91	13.01	179.05	11.4	397.84	8.66	262.93	10.12
سلع غير مصنفة	2.62	0.16	8.59	0.55	1.85	0.04	4.35	0.17
الإجمالى	1629.08	100	1570.79	100	4595.54	100	2597.55	100

المصدر : جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة .

ثالثا : التوزيع الجغرافى للواردات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ : ٢٠٠٦)

تقوم الدراسة فى هذا الجزء بدراسة وتحليل التوزيع الجغرافى للواردات الليبية لتوضيح التغيرات التى حدثت فى أسواق الإستيراد وتحديد أكثر الأسواق التى يتم الإستيراد وتحديد مدى ثبات التعامل مع تلك الأسواق حيث توضح مؤشرات الجدول رقم (٣) والشكل البيانى رقم (٢) أن دول الإتحاد الأوربي تعتبر المصدر الأول للواردات خلال فترات الدراسة الثلاث رغم تفاوت الأهمية النسبية من فترة لأخري حيث بلغت قيمة الواردات الليبية من دول الأتحاد الأوربي خلال الفترة الأولى نحو ١١٧١.٣٥ مليون دينار بما يعادل نحو ٦٩.٦٣% من متوسط إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة والبالغ حوالى ١٦٨٢.١٥مليون دينار .

بينما يلاحظ أنخفاض نصيب دول اتحاد الأوربي خلال الفترة الثانية حيث بلغت قيمة الواردات الليبية من دول الأتحاد الأوربي خلال تلك الفترة نحو ٩٤٩.١٠ مليون دينار بنسبة ٦٠.٤١% من متوسط إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة ، وهذا الإنخفاض فى قيمة الواردات الليبية يرجع إلى ما سبق الإشارة إليه أن خلال تلك الفترة قد تأثرت جميع المتغيرات الإقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية بالحصار الإقتصادى الذى تعرض له الإقتصاد الليبي

شكل بيانى رقم (1) التركيب السلعى للواردات الليبية خلال فترات الدراسة

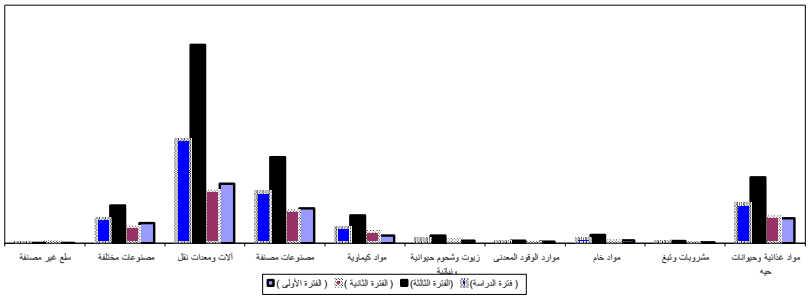

أما الفترة الثالثة فقد إرتفعت قيمة الواردات من دول الأتحاد الأوربي حيث بلغت نحو ٢٣٤٥.٦٥ مليون دينار بنسبة ٥٣.٩٤% من متوسط إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة والبالغ ٤٣٤٨.٩٨ مليون دينار وفى هذه الفترة يلاحظ أنه رغم زيادة القيمة الإجمالية للواردات الليبية من دول الإتحاد الأوربي إلا أن نسبتها إنخفضت عن الفترات السابقة وقد يعزي ذلك إلى إنفتاح الإقتصاد الليبي فى الفترة الأخيرة على كل دول العالم تنوعت مصادر الواردات وأصبح الإقتصاد الليبي أكثر إنفتاحاً على العالم عن الفترات السابقة .

كما توضح مؤشرات نفس الجدول والرسم البياني أن الواردات الليبية من الدول الأسيوية قد جاءت فى المرتبة الثانية خلال فترات الدراسة الثلاث حيث بلغت قيمة الواردات الليبية فى الفترة الأولى حوالى ٢٢٧.٤١ مليون دينار يمثل نحو ١٣.٥٢% من متوسط إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة ، إرتفعت فى الفترة الثانية إلى نحو ٣٤.٩٦ مليون دينار بنسبة ١٩.٤١% ، وفى الفترة الثالثة إرتفعت إلى حوالى ٨٥٥.٨٦ مليون دينار بنسبة ١٩.٦٨% ، ويجب الإشارة هنا إلي أن خلال فترة الحصار الإقتصادى قد تحولت الواردات الليبية إلى الدول الأسيوية والعربية على حساب الدول الأوربية أى أن خلال تلك الفترة كان تعامل ليبيا خارجياً مع دول الجوار سواء الأسيوية أو العربية .

جدول رقم (٣) التوزيع الجغرافى للواردات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠٠٦)(مليون دينار)

الدولة	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الثالثة		فترة الدراسة	
	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%
الدول العربية	27.35	1.63	107.66	6.85	458.52	10.54	197.6899	7.80
دول أفريقية	3.20	0.19	3.07	0.19	13.39	0.31	6.553067	0.26
دول الإتحاد الأوربي	1171.35	69.63	949.11	60.41	2345.65	53.94	1488.703	58.75
دول أوربا الشرقية	113.25	6.73	127.11	8.09	349.26	8.03	196.5434	7.76
دول أمريكا	106.19	6.31	71.10	4.58	296.43	6.82	158.2041	6.24
دول أسيوية	227.41	13.52	304.96	19.41	855.86	19.68	462.744	18.26
أستراليا	33.40	1.98	7.23	0.46	29.82	0.68	23.4811	0.93
الإجمالى	1682.15	100	1570.25	100	4348.98	100	2533.918	100

المصدر : جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة .

شكل بيانى رقم (2) التوزيع الجغرافى للواردات الليبية خلال فترات الدراسة

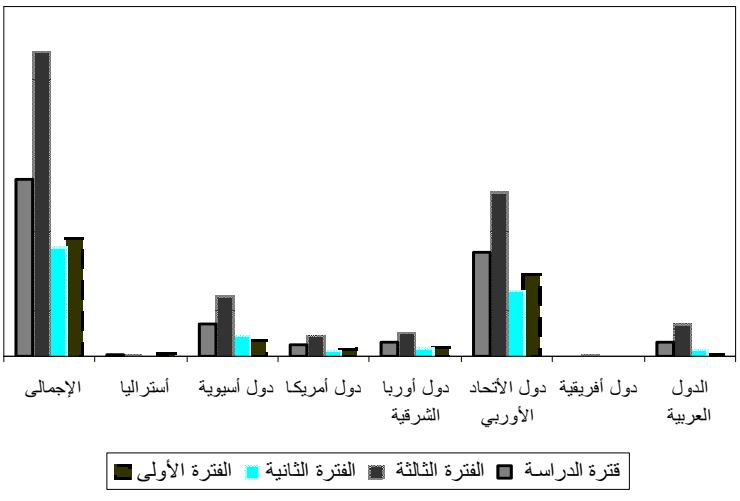

كما توضح مؤشرات نفس الجدول والرسم البياني إلى أن الواردات الليبية من الدول العربية قد زادت زيادة ملحوظة خلال فترات الدراسة الثلاث حيث إتجهت الواردات الليبية نحو الدول العربية ، وقد إرتفعت قيمة الواردات الليبية من نحو ٢٧.٣٥ مليون دينار فى الفترة الأولى تمثل نحو ١.٦٢٦% من إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة إلى نحو ١٠٧.٦٧ مليون دينار كمتوسط خلال الفترة الثانية بنسبة ٦.٨% من متوسط إجمالى قيمة الواردات خلال هذه الفترة ، ثم إرتفعت فى الفترة الثالثة إلى نحو ٤٥٨.٠٥ مليون دينار يمثل نحو ١٠.٥٣% من متوسط إجمالى قيمة الواردات الليبية خلال تلك الفترة .

ومن هذا الاستعراض للتوزيع الجغرافى للواردات الليبية يتضح زيادة الواردات بصفة عامة بالإضافة إلى تنويع مصادر الواردات مع دول العالم وخاصة خلال الفترة الأخيرة وهو ما يعكس توجه الإقتصاد الليبي إلى إتباع سياسة الإنفتاح على العالم كله ولم يعد يقتصر على كتلة إقتصادية بعينها ، بالإضافة إلى ذلك زيادة الواردات الليبية من الدول العربية .

رابعاً : التركيب السلعى للصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧- ٢٠٠٦)

توضح مؤشرات الجدول رقم (٤) والشكل البيانى رقم (٣) تنوع التركيب السلعي للصادرات الليبية خلال فترات الدراسة الثلاث ، حيث توضح أنه خلال الفترة الأولى من الدراسة (١٩٧٧- ١٩٨٦) قد إقتصرت الصادرات الليبية على صادرات الوقود المعدنى فقط إلى جانب صادرات المواد الكيماوية ولكن بنسبة بسيطة حيث بلغت قيمة صادرات الوقود المعدنى خلال تلك الفترة حوالى ٣٨٨٠٤٥٣ ألف دينار تمثل نحو ٩٩.٣٣% من إجمالى الصادرات الليبية خلال هذه الفترة والبالغة حوالى ٣٩٠٦٥٨٧ ألف دينار فى حين بلغت قيمة صادرات المواد الكيماوية حوالى ٢٦١٠١.٣ ألف دينار بنسبة ٠.٦٦٨% .

فى حين توضح مؤشرات نفس الجدول والشكل البيانى تنوع الصادرات الليبية فى الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى رغم أن صادرات الوقود المعدنى جاءت فى مقدمة الصادرات الليبية خلال هذه الفترة حيث بلغت حوالى ٢٧٣١٢٣٧ ألف دينار بنسبة ٩٤.١١% من إجمالى قيمة الصادرات الليبية خلال تلك الفترة والبالغة نحو ٢٩٠٢٠١٨ ألف دينار ، ثم صادرات المواد الكيماوية بقيمة بلغت ٩٩٦٠٣ ألف دينار وبنسبة ٣.٤٣% ، صادرات المصنوعات المصنفة ٤٢٨٨٥.٧ ألف دينار تمثل نحو ١.٤٨% ، وأخيرا صادرات المواد الغذائية والتى بلغت قيمتها ١٢٦١٥.٥ ألف دينار وبنسبة ٠.٤٣% .

أما الفترة الثالثة من الدراسة فتوضح بيانات الجدول والرسم البيانى إستمرار التركيب السلعى للصادرات على ما كان عليه فى الفترة الثانية ولكن زادت قيم تلك الصادرات حيث إرتفعت صادرات الوقود المعدنى إلى نحو ١٢٨٢٥٧٥١ ألف دينار بنسبة ٩٦.١١% من إجمالى قيمة الصادرات الليبية خلال تلك الفترة ، وإرتفعت صادرات المواد الكيماوية إلى ٤٢٢٨٤٠.١ ألف دينار بنسبة ٣.١٧% ، وصادرات المواد المصنعة ٨٤٩٤١.٣٩ ألف دينار بنسبة ٠.٦٤%.

من الإستعراض السابق يتبين أن على الرغم من إعتماد قطاع الصادرات الليبي على صادرات الوقود المعدنى إلا أن يجب الإشارة إلى وجود تنوع فى الصادرات الليبية فى الفترة الأخيرة وإن كان هذه التنوع غير ملموس مقارنة بصادرات النفط إلا أنه يعتبر من الإيجابيات التى يجب أن تبرزها الدراسة وتوصى بضرورة الإستمرار فى هذا الإتجاه حتي يصبح هذا التنوع ملموس .

جدول رقم (٤) التركيب السلعى لأهم الصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ : ٢٠٠٦)
(ألف دينار)

الدولة	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الثالثة		فترة الدراسة	
	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%
مواد غذائية وحيوانات حيه	22.2		12615.5	0.43	5945.02	0.04	6194.24	0.09
مشروبات وتبغ	0		217.2	0.007	1.666667	1.25	75.41379	0.001
مواد خام	11.1	0.002	7612.8	0.26	2679.84	0.02	3434.58	0.05
موارد الوقود المعدنى	3880453	99.33	2731237	94.11	12825751	96.11	6479147	96.44
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	363.6	0.01	123.6	0.001	162.4	0.002
مواد كيماوية	26101.3	0.668	99603	3.43	422840.1	3.17	182848.1	2.72
مصنوعات مصنفة	0	0	42885.7	1.48	84941.39	0.64	42609.03	0.63
آلات ومعدات نقل	0	0	2600.7	0.09	1642.9	0.01	1414.533	0.02
مصنوعات مختلفة	0	0	4877.4	0.17	403.95	0.003	1760.45	0.03
سلع غير مصنفة	0	0	5.4	-	0	0	1.8	-
الإجمالى	3906587	100	2902018	100	13344330	100	6717647	100

المصدر : جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة .

شكل بيانى رقم (3) التركيب السلعى للصادرات الليبية خلال فترات الدراسة

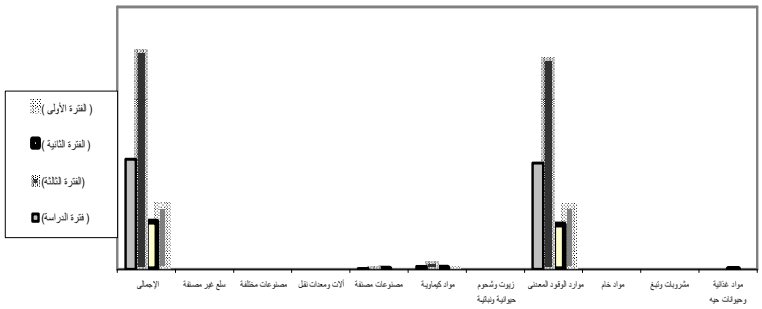

خامساً : التوزيع الجغرافى للصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ : ٢٠٠٦)

سيتم فيما يلي دراسة وتحليل التوزيع الجغرافى للصادرات الليبية لتوضيح التغيرات التى حدثت فى أسواق التصدير وتحديد أهم الأسواق إستقبالا للصادرات ومدى ثبات التعامل مع تلك الأسواق حيث تشير بيانات الجدول رقم (٥) والشكل البيانى رقم (٤) أن دول الإتحاد الأوربي قد جاءت فى المرتبة الأولى حيث إستقبلت وحدها نحو ٢٣٩٠.٨٠ مليون دينار يمثل نحو ٦٠.٨٨% من إجمالى قيمة الصادرات الليبيةخلال تلك الفترة والبالغ حوالى ٣٩٢٦.٦٩ مليون دينار يلي ذلك دول أمريكا حيث بلغت قيمة الصادرات الليبية لها حوالى ١٠١٥.٣٠ ألف دينار يمثل نحو ٢٥.٨٦% . بينما يلاحظ تدنى حجم الصادرات الليبية إلى الدول العربية خلال تلك الفترة حيث بلغت قيمتها حوالى ٣٧.٤٣ مليون دينار يمثل نحو ٠.٩٥% فقط من إجمالى قيمة الصادرات الليبية خلال هذه الفترة .

جدول رقم (٥) التوزيع الجغرافى للصادرات الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ : ٢٠٠٦) .
(مليون دينار)

الدولة	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الثالثة		فترة الدراسة	
	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%	المتوسط	%
الدول العربية	37.43	0.95	125.99	4.34	571.65	4.31	245.02	3.66
دول أفريقية	4.40	0.11	3.39	0.12	22.35	0.17	10.04	0.15

دول الإتحاد الأوربي	2390.80	60.88	2451.78	84.49	10507.61	79.25	5116.73	76.41
دول أوربا الشرقية	227.46	5.79	168.12	5.79	154.59	1.16	183.39	2.74
دول أمريكا	1015.30	25.85	10.49	0.36	659.44	4.79	561.74	8.39
دول أسيوية	227.79	5.8	142.19	4.9	1343.36	10.13	571.11	8.53
أستراليا	23.51	0.6	0	0	0	0	7.84	0.11
الإجمالى	3926.69	100	2901.96	100	13259	100	6695.88	100

المصدر : جمعت وحسبت من منشورات مصرف ليبيا المركزي ، أعداد مختلفة خلال فترة الدراسة .

أما الفترة الثانية من الدراسة (١٩٨٧ - ١٩٩٦) وهى فترة الحصار الإقتصادى التى تعرض لها الإقتصاد الليبي فتوضح مؤشرات نفس الجدول والرسم البيانى حدوث تغير جوهرى فى أسواق الصادرات الليبية حيث إرتفع نصيب دول الإتحاد الأوربي إلى حوالى ٨٤.٤٩% من إجمالى قيمة الصادرات الليبية خلال تلك الفترة حيث إستقبلت نحو ٢٤٥١.٧٨ مليون دينار ، بينما إنخفض نصيب دول أمريكا من الصادرات الليبية إلى نحو ١٠.٤٩ مليون دينار يمثل نحو ٠.٣٦% فقط من إجمالى قيمة الصادرات الليبية خلال هذه الفترة ، وإرتفع نصيب الدول العربية إلى نحو ١٢٥.٩٩ مليون دينار يمثل نحو ٤.٣٤% .

بينما تشير بيانات نفس الجدول والرسم البياني إلى تحسن لبعض الأسواق المستقبلة للصادات الليبية خلال الفترة الثالثة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) وتعدد الأسواق المستقبلة مما يشير إلى تحسن قطاع التجارة الخارجية الليبية بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة رغم إستمرار دول الإتحاد الأوربي كسوق رئيسي لإستقبال الصادرات الليبية حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات الليبية لها حوالى ١٠٥٠٧.٦١ مليون دينار بنسبة ٧٩.٢٥% من إجمالى قيمة الصادرات الليبية خلال تلك الفترة ، إلا أن الصادرات الليبية إلى الدول الأسيوية قد إرتفعت خلال هذه الفترة لتبلغ نحو ١٣٤٣.٣٦ مليون دينار بنسبة ١٠.١٣% ثم الأسواق الأمريكية وإستقبلت نحو ٦٥٩.٤٤ مليون دينار بنسبة ٤.٩٧% ، وأخيراً أسواق الدول العربية حيث بلغت الصادرات الليبية لها حوالى ٥٧١.٦٦ مليون دينار بنسبة ٤.٣١%

ويشير الإستعراض السابق إلى تحسن قطاع الصادرات الليبية خلال الفترة الأخيرة وتنوع وتعدد الأسواق المستقبلة لها ولم تعد تقتصر على سوق بعينه وهو ما يعتبر مؤشر جيد يجب الإشارة إليه .

سادساً : الميزان التجاري الليبي ونسبة تغطية الصادرات للواردات مع أهم الأسواق العالمية

توضح مؤشرات الجدول رقم (٦) أرتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات الليبية مع كل الأسواق التى تعاملت معها خلال فترات الدراسة وهو ما أدى إلى توفر فائض فى الميزان التجارى الليبي مع هذه الأسواق ما عدا بعض الأسواق التى أنخفض فيها الصادرات الليبية ولذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات فى هذه الأسوق وبالتالى ظهر عجز فى الميزان التجارى الليبي مع هذه الأسواق ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا العجز لا يعتبر مؤشر سلبي لقطاع التجارة الخارجية حيث يشير هذا العجز إلى أن الصادرات الليبية تتمثل بصفة خاصة فى صادرات الوقود المعدنى والتى يتم تصديرها بصفة أساسية إلى أسواق الإتحاد الأوربي والدول الصناعية ، حيث توضح مؤشرات الجدول المذكور أن الفترة الأولى من الدراسة (١٩٧٧ - ١٩٨٦) أرتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات مع كل الأسواق التى يتم معها تبادل تجارى عدا السوق الأسترالى حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات به نحو ٧٠.٤٣% وهو ما يشير إلى وجود عجز فى الميزان التجارى مع هذا السوق يبلغ نحو ٩.٨٧ مليون دينار بينما حقق الميزان التجاري فائض مع بقية الأسواق بلغ نحو ١٢١٩.٤٥ مليون دينار مع دول الإتحاد الأوربي (نسبة تغطية الصادرات للواردات ٢٠٤.١%) ثم ألأسواق الأمريكية وبلغ الفائض معها ٩٠٩.١١ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ٩٥٦.١٤% أى أن الصادرات إلى هذه الأسواق تمثل قرابة ١٠ أضعاف الوردات منها) ثم أسواق دول أوربا الشرقية وتحقق فائض معها قدره ١١٤.٢١ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ٢٠٠.٨٤%) .

أما الفترة الثانية من الدراسة (١٩٨٧ - ١٩٩٦) فتوضح مؤشرات الجدول المذكور حدوث أنخفاض الفائض فى الميزان التجارى الليبي مع هذه الدول وكذلك أنخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات وتحول الفائض مع بعض الدول إلى عجز حيث يتبين أن أعلى فائض فى الميزان التجاري قد تحقق مع أسواق دول الإتحاد الأوربي حيث بلغ ١٥٠٢.٦٨ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ٢٥٨.٣٢%) يليها أسواق أوربا الشرقية وبلغ الفائض فى الميزان التجاري معها حوالى ٤١ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ١٣٢.٢٥%) ، ثم الدول العربية ١٨.٣٣ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ١١٧.٠٢%) بينما تحول الفائض مع بعض الأسواق فى الفترة الأولى إلى عجز فى هذه الفترة نتيجة ما تعرض له الإقتصاد الليبي من حصار إقتصادى بلغ أقصاه مع الأسواق الآسيوية حوالى ١٦٢.٧٧ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ٤٦.٦٢%) وقد يعزى ذلك إلى إتجاه السوق الليبي للإستيراد من دول الجوار خلال فترة الحصار بالإضافة تشابه الصادرات الليبية مع صادرات بعض هذه الدول ، كما بلغ العجز

فى الميزان التجاري مع الأسواق الأمريكية حوالى ٦١.٥١ مليونديناز (نسبة تغطية الصادرات للواردات ١٤.٥٦%) .

جدول رقم (٦) الميزان التجاري الليبي ونسبة تغطية الصادرات للواردات مع أهم الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة (١٩٧٧ - ٢٠٠٦) مليون دينار

الدولة	الفترة الأولى		الفترة الثانية		الفترة الثالثة	
	الفائض	%	الفائض	%	الفائض	%
الدول العربية	10.08	136.84	18.33	117.02	11.36	124.80
دول أفريقية	1.20	137.61	0.32	110.42	8.95	166.86
دول الإتحاد الأوربي	1219.45	204.11	1502.68	258.32	8161.95	447.96
دول أوربا الشرقية	114.21	200.84	41	132.25	(194.67)	44.26
دول أمريكا	909.11	956.14	(61.51)	14.56	363.01	222.46
دول أسيوية	0.38	100.17	(62.77)	46.62	487.50	156.96
أستراليا	(9.87)	70.43	(7.23)	0	(29.82)	0
الإجمالى	2244.56	233.43	1330.82	184.7	8808.28	304.91

المصدر : جمعت وحسبت من الجداول رقم (٢ ، ٤) بالبحث .

شكل بيانى رقم (4) التوزيع الجغرافى للصادرات الليبية خلال فترات الدراسة

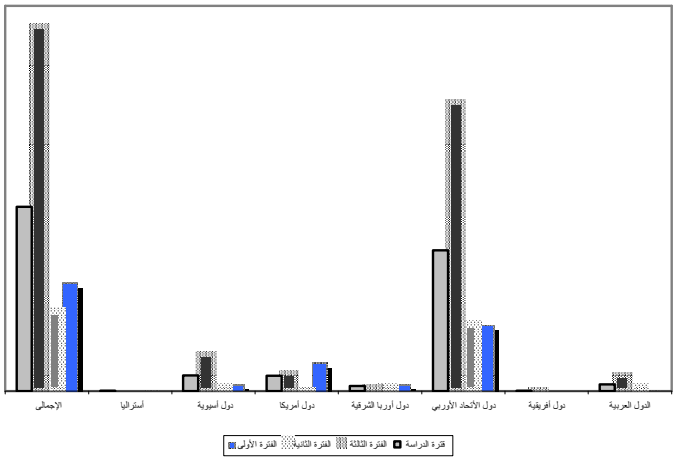

أما الفترة الثالثة فتوضح مؤشرات نفس الجدول تحسن فى الميزان التجارى الليبية وبالتالى فى نسبة تغطية الصادرات للواردات حيث يتضح وجود فائض فى الميزان التجارى الليبي مع كل الأسواق التى يتعامل معها إستيراداً وتصديراً بلغ أقصاه مع أسواق الإتحاد الأوربي وبلغ نحو ٨١٦١.٩٥ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ٤٤٧.٩٦%) ويعتبر ذلك مؤشر جيد للإقتصاد الليبي بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة حيث يعتبر أسواق الإتحاد الأوربي من أكبر الأسواق العالمية الحالية ، يلي ذلك الأسواق الأسيوية حيث بلغ الفائض فى الميزان التجارى معها ٤٨٧.٥ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ١٥٦.٩٦%) ، ثم الأسواق الأمريكية وبلغ الفاض التجارى معها ٣٦٣.١ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ٢٢٢.٤٦%) ، أما أسواق الدول العربية فقد بلغ الفائض فى الميزان التجارى معها ١١.٣٦ مليون دينار (نسبة تغطية الصادرات للواردات ١٢٤.٨) .

سابعاً : تقدير دالة الصادرات الكلية الليبية خلال الفترة (١٩٧٧ : ٢٠٠٦)

$$\ln y_i = 6.92 + 1.32\,x_{1i} + 0.001 x_{2t-1} + 1.48\,x_{3t}$$

$$(8.46)^{**} \quad (4.74)^{**} \quad (4.77)^{**}$$

$$R^2 = 0.952 \qquad F = (166.72)^{**}$$

حيث أن :-

y_t قيمة الصادرات الليبية بالمليون دينار فى السنة t ، X_{1t} سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي

X_{2t-1} الرقم القياسي للصادرات الليبية فى السنة السابقة ، X_{3t} نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى

وتوضح مؤشرات المعادلة أن قيمة الصادرات الليبية تتناسب طردياً مع سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الدينار الليبي ، والرقم القياسي للصادرات الليبية فى السنة السابقة ، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلى وهذه الدالة منطقية من الناحية الإقتصادية حيث تتفق إشارات معلمات متغيرات هذا النموذج والنظرية الإقتصادية ، حيث يتبين من المعادلة أن زيادة سعر الصرف (وهو ما يعكس أنخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار مما يؤدي إلى زيادة الإقبال على الصادرات الليبية) بنحو وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات الليبية بنحو ٢٠.٩٤ مليون دينار ، بينما زيادة الرقم القياسي للصادرات فى السنة السابقة بنحو ١% يؤدى إلى زيادة الصادرات الليبية بحوالى مليون دينار ، أما زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى بنحو وحدة واحدة تؤدي غلى زيادة الصادرات الليبية بحوالى ٣٠.٢٧ مليون دينار .

وقد تاكدت معنوية تلك النتائج إحصائياً بمستوي معنوية ١% وكذلك تاكدت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة (F) بمستوي معنوية ١% وبلغ معامل التحديد حوالى ٠.٩٥٢ وهو ما يشير إلى ان نحو ٩٥.٢% من التغيرات فى قيمة الصادرات الليبية تفسرها متغيرات النموذج وهى سعر الصرف ، الرقم القياسي للصادرات الليبية ، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى .

وقد حاولت الدراسة تقدير دالة الواردات الليبية خلال فترة الدراسة ولكنها لم تتفق مه المنطق الاقتصادى ولذلك تم إستبعادها من الدراسة .

التوصيات :-

توصي الدراسة بمجموعة من المقترحات وهى :-

(١) ضرورة العمل على زيادة الإنفتاح على العالم الخارجى من خلال عقد الإتفاقيات والمعاهدات التجارية مع العديد من الدول والأسواق العالمية .

(٢) ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات وبصفة خاصة الصادرات التى تمتلك فيها ليبيا ميزة نسبية مثل الصناعات التى تعتمد على قطاع النفط (البتروكيماويات)

(٣) ضرورة تشجيع وتدعيم القطاع الخاص ليكون له دور فعال فى تنمية قطاع الصادرات

(٤) العمل على إعادة ترشيد إستخدام الإيرادات النفطية والفائض التجاري فى رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية الأخري .

(٥) العمل على رفع معدلات الأداء فى القطاعات الإقتصادية المختلفة وبصفة خاصة تلك القطاعات التى توفر الواردات الليبية وترفع من معدلات الإكتفاء الذاتي .

المراجع

على المهدى ناصف : الصادرات الليبية الواقع والمقترحات ، ندوة تنمية الصادرات فى الإقتصاد الليبي الإمكانيات والإتجاهات خلال الفترة (١٩،٢٠ – ٤ – ٢٠٠٤) ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الفاتح ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات ، طرابلس ، ٢٠٠٥ .

عماد السائح : تخطيط التجارة الخارجية وأثاره على الصادرات السلعية فى الجماهيرية خلال الفترة (١٩٨٢ : ٢٠٠٢) ، ندوة تنمية الصادرات فى الإقتصاد الليبي الإمكانيات والإتجاهات خلال الفترة (١٩،٢٠ – ٤ – ٢٠٠٤) ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الفاتح ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات ، طرابلس ، ٢٠٠٥ .

فؤاد مصطفى محمود ، التصدير والإستيراد علمياً وعملياً ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ١٩٩٤ .

محمد أحمد خلف الله ، مفهوم تنمية الصادرات فى إطار بدائل النفط ، ندوة تنمية الصادرات فى الإقتصاد الليبي الإمكانيات والإتجاهات خلال الفترة (١٩،٢٠ – ٤ – ٢٠٠٤) ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الفاتح ، منشورات قسم الندوات والمؤتمرات ، طرابلس ، ٢٠٠٥ .

مصرف ليبيا المركزى ، النشرة الإقتصادية ، أعداد متفرقة خلال فترة الدراسة .

AN ECONOMIC ANALYSIS OF LIBYA'S FOREIGN TRADE DURING THE PERIOD 1977 - 2006

Hewet, A.M.[*] and M. A. Shata[**]

* **Dept. of Agricultural Economic, Fac. of Agric., Elfateh University.**
E-mail : hweta@hotmail.com
** **Dept. of Agricultural Economic, Fac. of Agric., Mansoura University.**
E-mail : drshata@mans.edu.eg

ABSTRACT

The aime of this paper is to investigate the pattern of Libyan export and import during the period of 1977 to 2006, as well as studying the balance of payment and the product structure of Libyan export and import in the same period. Furthermore, the study focuses on determining the main markets dealt with for export and import.

The period of the study have been divided into three periods (1977-1986), (1987-1996) , and (1997-2006) .

The conclusion of the study can be summarized in the following;

1) The return from export was higher than the expense for import, where this situation has lead to positive balance of payment
2) The main market channel for Libyan export and import was euro
3) The main factors determining the effect on the Libyan export were the export index number, exchange rate, and the percentage of the export to national income.
4) The policy scheme followed by Libyan government have lead to preventing harmful effect of sanction on the Libyan economy.

قام بتحكيم البحث

أ.د / عبد المنعم مرسى محمد	**كلية الزراعه – جامعة المنصوره**
أ.د / عبد المنعم رجب محمد	**كلية الزراعه – جامعة الزقازيق**